اوتكون فعلا نحو قولك علمي زيد كان صاحب مال او تكون فعلا مضارعا
نحو سمع اذني زيدا يقول اي كلام زيد وقيل بالمنع في المضارع المرفوع او تكون
جملة اسمية تجردت عن الواو نحو ضربي زيدا ابوه قايم ولم يجز نحو قوله
عليه الصلاة والسلام اقرب ما يكون العبد من الرب وهو ساجد ومنع ذلك
سيبويه مطلقا والفرا اذا تجردت عن الواو يعني منع ذلك الا مع الحال الغير المجردة
عن الواو والممتنع كونها خبرا عن المبتدا المذكور قبلها وذلك بان يكون المبتدا مصدرا
صريحا عاملا في اسم مفسر بكسر السين اي مرجع صاحب الحال يعني في الراجع اليه
الضمير الذي هو صاحب الحال على النصب او الرفع يعني يكون المفسر مفعولا او
فاعلا كما سياتي في التمثيل وهل يجوز اتباع هذا المصدر بالتوابع نحو ضربي زيدا
كله وضربي زيدا الشديد قولان وهل يجوز دخول كان الناقصة عليه نحو كان
ضربي زيدا قايما قولان او يكون المبتدا اسم تفضيل مضافا اضافة بعض
لكل الى المصدر المذكور اي الى المصدر الصريح العامل في مفسر صاحب الحال وذلك نحو
قولك اكثر شربي السويق ملتوتا فاكثر اسم تفضيل مبتدا مضاف الى مصدر
صريح عامل في مفسر صاحب الحال الذي هو السويق عمل النصب على المفعولية
ولا يصح كونها خبرا او يكون المبتدا مضافا الى موول به اي بالمصدر نحو اخطب
ما يكون الامير قايما فاخطب اسم تفضيل مبتدا مضاف الى موول بالمصدر
وهو ما والفعل اي كون الامير قايما وجوز الرضي وغيره جعل المصدر في اخطب
الخ حينا اي اخطب اوقات كونه فالمراد بالمضاف الى المصدر اعم من المضاف
اليه بواسطة او بغيرها ويجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول
اخطب ما يكون الامير قايم لان اول الكلام مجاز فجعل اخره مجازا فان
قيل فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر فلا تتم الفايدة
اذا وقع قايم لم يكن التركيب من القاعدة ولان ما ذكر من جواز رفع الحال
في هذا القسم مقيد بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون

الحكم

الحكم مبنيا على اطراد الباب ويجب في هذه الحالة الواو اذا كانت جملة اسمية
نحو اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد كذا افاده الرضي ويجوز تقديم
هذه الحال على المصدر عند البصريين نحو قايما ضربي زيدا ويجوز توسط معمولها
بينها وبين المصدر ومعموله نحو ضربي زيدا قايما ولا يجوز توسطها بين المصدر
ومعموله سوا كان المصدر متعديا او لازما فلا يقال شربي ملتوتا السويق
ولا ذهابي قايما زيد وانما لم يجز ذلك للفصل لئلا يحصل الفصل بينهما اي بين
المصدر ومعموله وهو غير جايز وخرج بقوله الممتنع الخ الحال الصالح جعلها
خبرا للمبتدا فالرفع فيه واجب وذلك كضربي زيدا شديد هنا ان قصد انه
خبر وان قصد انه حال فالواجب فيه ذكر الخبر بان يقال ضربي زيدا اذا كان شديدا
او ضربي زيدا ضربه شديد قال البعض ولو لي الشارح بغير ذلك لكان اجود
لان شديدا وان كان صالحا لان يكون خبرا عن ضربي لا معنى لصلاحيته لكونه
حالا من ضمير زيد واما قولهم رجل حكموع عليهم واجاز واحكمه حكمك مسمطا بضم
الميم الاولى وفتح السين المهملة وبالميم الثانية المشددة وفي اخره طا مهملة اي
حكمك لك مثبتا وفي القاموس وحكمك مسمطا اي متمما لك حكمك انتهى وقال
الاصمعي هو على مذهب لك حكمك اي متمما الا انهم يحذفون منه لك وقال
النضر بن شميل معناه حكمك مرسلا يعني جايزا وقال في المحكم ويقال
حكمك مسمطا اي متمما معناه لك حكمك ولا يستعمل الا محذوفا وخذ
حكمك مسمطا اي سهلا وهو لك مسمطا اي هينا وقال الجوهري حكمك
مسمطا اي مجوزا نافذا فشاذ نصبه والقياس فيه الرفع وشذوذه من وجهين
احدهما صلاحية الحال للخبر والثاني ان الحال ليست من ضمير معمول المصدر
وانما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر ولا يصح ان يكون الحال من الكاف
المضاف اليها في حكمك لان الذوات لا توصف بالنفوذ وقال البعض هذا
المثال مما نحن فيه باعتبار حذف الخبر مع كون الحال صالحة للخبر وان لم يكن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)